

عرض عن كتاب

عرض عن كتاب

عرض

د. محمد عبد الخالق محمد فضل

معهد اللغويات التطبيقية - جامعة الملك سعود



☒ معلومات الكتاب:

- عنوان الكتاب: تعلم اللغات الأجنبية وتعليمها القائم على المهام.
- لغة الكتاب: اللغة العربية.
- اسم المؤلف: أ.د. يوسف بن عبد الرحمن الناصر الشيميري.
- دار النشر: مطابع دار جامعة الملك سعود للنشر.
- سنة النشر: 2020م.
- الطبعة: الأولى.
- عدد صفحات الكتاب: 242 صفحة.
- التعريف بالكتاب:

يندرج هذا العمل تحت دائرة اهتمام المتخصصين في حقل علم اللغة التطبيقي بشكل عام، وكذلك تعلم اللغة القائم على المهام وتعليمها، ومناهج تعليم اللغات الثانية والأجنبية. ويركز تعليم اللغة القائم على المهام وتعليمها، على استخدام اللغة الأصلية، ويطلب الدارسون فيه بالقيام بمهام ذات مغزى ومعنى عند استخدامهم اللغة الهدف. ويعتمد التقييم في هذا النوع من التعلم والتعليم، بصورة واضحة وأساسية على نتيجة المهمة التي يؤديها أو ينجزها الدارسون في العالم الحقيقي للغة، وليس على دقة نماذج اللغة الموصوفة مسبقاً؛ وعلى ذلك، يمكن اعتبار هذا النوع من التعلم والتعليم فرعاً من فروع اهتمام المشتغلين باكتساب اللغة الثانية والأجنبية وكذلك المدخل الاتصالي.

من مزايا التعلم القائم على المهام أنه، على عكس النهج التقليدي في تعلم اللغة، الذي لا يتحكم الطلاب فيه في اللغة في جميع المراحل، أنه يجب على الطلاب في التعلم القائم على المهام استخدام كل مواردهم وحصيلتهم اللغوية، بدلاً من مجرد التدرب على ممارسة عنصر واحد محدد مسبقاً. كما أنه يتم تطوير السياق الطبيعي من تجارب الطلاب مع اللغة المخصصة لهم وذات الصلة بهم، وبذلك تكون اللغة طبيعية لديهم. كما سيتعرض الطلاب، مع هذا النوع من التعلم، لاستخدامات أكثر تنوعاً للغة؛ وتنشأ اللغة المكتشفة من احتياجات الطلاب، بدلاً من القرار الذي يتخذه المعلم أو الكتاب الدراسي.

يعد العمل الذي بين أيدينا، مرجعاً عربياً رائداً في مجاله، ومن المتوقع أن تُفيد منه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. وقد وُفق المؤلف في أن يكون جمهور الكتاب طيفاً واسعاً يشمل كلاً من: الباحثين، وطلاب الدراسات العليا في تخصص المناهج وطرائق التدريس، ومطوري الاختبارات وسواهم من ذوي الاهتمام بهذا الجانب. ويتسم هذا العمل، بالجودة فيما يتعلق بالمحتوى العلمي الذي يقدمه للجمهور المستهدف، وبالسلاسة والسهولة من حيث طريقة العرض، وكذلك من حيث وضوحه ودقته وعرض الحقائق. وتفرد العمل في مواضع عديدة، وخصوصاً في الفصل الرابع؛ حيث تضمن عرض كل المناهج التي تناولت موضوع تعلم وتعليم اللغات القائم على المهام، ثم تناولها من بعدُ بالنقد. فهو يشير، على سبيل المثال، وهو بصدد الحديث عن المناهج التركيبية والمناهج التحليلية، وبنبرة تحليلية نقدية إلى أن (أي مقترح لاختيار أي نوع من المناهج، لا بد أن توضح فيه المبررات وآلية اختيار وحدة تحليل المحتوى في المنهج وتنظيمه، وكذلك المعايير التي من خلالها ستُختار عناصر إدراجها وتسلسلها. وأن المناهج التركيبية تفتقد الدعم والارتباط بأبحاث اكتساب اللغة الثانية، كما أنها عادة ما تكون غير مرتبطة بحاجات المتعلمين الاتصالية). وهذا بعينه ما توفره المناهج التحليلية، المتمثلة في المناهج القائمة على المهام ذات المستقبل الواعد. ونكاد نجزم بأنه قد وفق فيما ذهب إليه.

إن تعلم وتعليم اللغات، القائم على المهام، صار محط انتباه كل من: (أ) الباحثين في مجال اكتساب اللغات؛ وذلك لأنه يمكنهم من إجراء عمليات البحث التي تكتنف اكتساب اللغة الثانية والأجنبية. و(ب) التربويين الذين يقومون بتطوير المناهج الدراسية؛ وذلك لأنه يمكنهم من إعداد تخطيط دقيق لمناهج التعليم في اللغات الثانية والأجنبية. و(ج) معلمي اللغات الثانية والأجنبية؛ وذلك لأنه يمكنهم من تنظيم الأنشطة التعليمية في فصول اللغة. وأخيراً (د) مطوري ومصممي النظم الاختبارية؛ لأنه يمكنهم من متابعة المستويات التي يحققها متعلمو اللغات وتوثيقها.

يتكون الكتاب من ستة فصول؛ يختتم المؤلف كل واحدٍ منها بملخص وجيز عن أهم ما ورد في الفصل من محتوى، ويقود أولها إلى ما يليه، وهو ما حقق الترابط بين أجزاء العمل. ويختتم المؤلف العمل بقائمة من المراجع، وثبتت بالمصطلحات، وكشافين بالأعلام والموضوعات.

يستهل المؤلف العمل بمقدمة تناولت الهدف من تأليف الكتاب، والأسباب التي دعت به وشجعت على المشاركة والعكوف على الكتابة. ويقرر المؤلف، من واقع خبراته المتراكمة، بأن تعلم اللغة الثانية وتعليمها، قد أصبح أكثر أهمية من ذي قبل، وأكثر أهمية مما كان يعتقد كثير من العاملين في المجال؛ إذ إنه لم يعد حكراً، ولا مقصوراً على المدارس، أو المعاهد، أو الجامعات، وليس كذلك في المجتمعات المألوفة لتعلم اللغة؛ فقد تعدى الأمر إلى الملايين من متعلمي اللغة الأجنبية والثانية من كل الأعمار. وحدث هذا الأمر على نحو متسارع في ظل تطور تقني، ازداد معه الطلب على تعلم اللغات الأجنبية والثانية. واتساقاً مع ازدياد هذا الطلب، وبخاصة فيما يتعلق بالحاجة الماسة للتواصل، ازدادت الحاجة إلى طرائق ومدخل لغوية تلبى الحاجات الوظيفية والاجتماعية لشرائح مختلفة من المستخدمين، من قبيل: الطلاب على اختلاف مشاربهم ومستوياتهم، والباحثين، والموظفين، والسياح، والمهاجرين، وأصحاب الأعمال....

ركز الفصل الأول بإيجاز غير مخلّ على: المبادئ الفلسفية والتربوية للمهام. وعلى الرغم من أن هذا الفصل يُعدُّ أقصر فصول الكتاب، من حيث عدد صفحاته، فإنه ناقش كل القضايا الفلسفية والتربوية التي تركز عليها المهام التي تتبناها برامج تعليم اللغات الأجنبية و/ أو الثانية؛ فقد تناول ما قامت عليه مداخل تعلم وتعليم اللغات الثانية والأجنبية القائم على المهام من مبادئ وأسس فلسفية وتربوية. ويتضح للقارئ، أنه على الرغم من اختلاف الرؤى، فإنها تُجمع على مبادئ مشتركة تُعدُّ أسساً لتصميم مناهج أو نماذج لتعلم اللغة القائم على المهام وتعليمها؛ وذلك من قبيل: الخبرة بوصفها محفزاً للتعلم، والتعلم بالممارسة، ودور الصلة الشخصية، والنشاط الهادف في التوسط بين عالم المتعلم والتعلم الصفي، ودور الصلة الوظيفية في التعلم، والأدوار التي يقوم بها المتعلمون بوصفهم العناصر الفاعلة في قيادة تعلمهم، وتنظيم المعارف والتعليم للاستخدام، والطبيعة التكميلية لتطور الفكر التحليلي والحدسي، وبناء علاقات منظمة بين التجارب الملموسة والتعميم الواسع. وقد يستنتج القارئ بأن مدخل تعلم وتعليم اللغة القائم على المهام، قد يوفر نوعاً من التوازن في توجيه التركيز بين هذه المبادئ، من خلال تصميم تعليمي متقن، يراعي احتياجات الطلاب وأولوياتهم وأهداف التعلم.

نرى أن المؤلف قد أجاد فيما تناوله في الفصل الثاني تحت عنوان: المهمة: تعريفها، وخصائصها وتصنيفها. فقد

وفقاً في استعراضه التعريفات التي صاغها وقدمها المتخصصون للمهمة اللغوية في مختلف سياقاتها، وكذلك خصائص المهمة اللغوية وتصنيفها. وقد أحسن أن قسّم هذه التصنيفات إلى أقسام: تربوية، وبلاغية، ومعرفية، ولغوية ونفسية؛ وبذلك يكون قد أعان المهتمين بتقديمه الأسس التي تمكن مخططي المناهج ومصممي المقررات الدراسية من: اختيار نوع المهام، وترتيبها، وتحديدتها إما من خلال وحدة تنظيمية للمنهج أو داعمة له، أو وحدة تنظيمية لمدخل تعليمي قائم على المهام.

يعضد الكاتب في الفصل الثالث وعنوانه: المهمة واكتساب اللغة الثانية، ما أشرنا إليه في المقدمة عن مدى ارتباط المهمة بأبحاث اكتساب اللغة الثانية... حيث استُخدمت المهام في أبحاث العلوم الإنسانية، ومنها دراسات اللغويات، واللغويات التطبيقية». وقد وفق الكاتب في هذا الفصل بأن أوجز، في عرضه بعض نظريات تعلم اللغة الثانية واكتسابها، وفرضية التفاعل والمدخل المعرفي لتعلم اللغة الثانية. والنظرية الثقافية الاجتماعية. وفي نهاية هذا الفصل، عرض نموذجين من منظور علم اللغة النفسي، ليبرهن على مدى تأثير وقت التخطيط، وتكرار المهمة في الاكتساب والتعلم، واستخدام المهمة في السياق البحثي بوصفها وعاءاً لجمع البيانات، ودراسة أداء المتعلمين للمهام والمخرجات لتطوير المعرفة في مجال تعلم اللغة الثانية واكتسابها، وكذلك دراسة أثر إعادة الصياغة التصحيحية بوصفها نموذجاً للأبحاث من المنظور الثقافي الاجتماعي.

باستقراء الفصل الرابع، تجد أن الكاتب توسع فيه للحديث عن: مناهج اللغة القائمة على المهام. ويعد هذا الفصل أطول فصول الكتاب؛ إذ استعرضت فيه كل المناهج اللغوية التركيبية والتحليلية، مع التركيز على المناهج القائمة على المهام التي هي مناط البحث. وتتبدى شخصية الكاتب في أنه لم يقبل أياً من المناهج المطروحة إلا وفق ثلاثة شروط حددها بقوله: «إن أي مقترح لأي نوع من المناهج، لا بد أن توضح فيه (أ) المبررات (ب) وآلية اختيار وحدة تحليل المحتوى في المنهج وتنظيمه، (ج) وكذلك المعايير التي من خلالها ستختار عناصر إدراجها وتسلسلها».

وعلى الرغم من ذبوع وانتشار المناهج التركيبية (البنوية، الوظيفية المفاهيمية، المعجمية، الموضوعية... إلخ). لأسباب غير مقنعة فإن المؤلف يرى، وهو محق في ذلك، بأنها تفتقد الدعم والارتباط بأبحاث اكتساب اللغة الثانية، كما أنها غير مرتبطة بحاجات المتعلمين الاتصالية. لذلك نجده يميل إلى المناهج التحليلية المتمثلة في المناهج القائمة على المهام، بل يشير صراحة إلى أن منهج المهمة الذي قدمه كل من لونغ وكروكس (2015) يزخر بإمكانات أكبر من المناهج القائمة على المهام الأخرى. ونرى أن المؤلف مصيب في ذلك الاختيار؛ ذلك لأن منهج المهمة، يسمح بمطابقة محتوى

المقرر أو المنهج مع حاجات المتعلم، ولأنه يسمح للقرارات المتعلقة بتصميم المقرر والمواد، بالتوافق توافقاً وثيقاً مع نتائج البحوث على تعلم اللغة الثانية داخل الصف الدراسي. كما يسمح للاختبار المرجعي القائم على المهام، بصدقه وثباته، ليكون الأسلوب السائد لتقييم تعلم الطلاب.

ظلت المناهج القائمة على المهام، ذات أثر إيجابي في الأدبيات المتعلقة بمجال وأبحاث تعلم اللغات الأجنبية والثانية وتعليمها. وهذه المناهج قد سلطت الضوء على إمكانات المهام التربوية في مجالات البحث والتعليم. ولهذا فقد قُيِّمت المهام بوصفها سياقاً لتنشيط العمليات المهمة لتعلم اللغة الثانية واستخدامها. وأصبحت المهام التربوية ذات أهمية للباحثين في مجال اكتساب اللغة الثانية، حيث تُدرّس تأثيراتها على المعلمين، والعلاقات بينها وبين اكتساب اللغة الثانية. كما استُخدمت المهام التربوية في مجالات أخرى مثل تطوير المعلمين.

وتعتمد مداخل تعليم اللغة القائمة على المهام، على نظريات اكتساب اللغة الثانية؛ كفرضية التفاعل، والنظرية المعرفية لتعلم اللغة الثانية، والفرضية الإدراكية في التعليم وغير ذلك. ولقد تضافرت جهود العلماء لتوفير بديل عن المدخل التقليدي المهيمن على تعليم اللغات وتعلمها، وهو ما يعرف اختصاراً بالباءات الثلاث (PPP)، وتعني: العرض / التقديم، والتدريب، والإنتاج. ويرتبط هذا المدخل التقليدي أساساً بطريقة التدريس السمعية الشفوية، ويرتكز على النظرية السلوكية، التي تزعم أن تعلم اللغة مثله مثل تعلم أي مهارة أخرى. لقد أحسن المؤلف في عرض المثالب والانتقادات التي وُجِّهت للمراحل الثلاث للمدخل التقليدي (العرض / التقديم، التدريب، الإنتاج)؛ إذ إن المدخل التقليدي، يقدم اللغة على نحو أجزاء صغيرة منفصلة وغير مترابطة، بل ومشوهة. لذا خُصِّص الفصل الخامس ليكون المدخل لتدريس اللغة القائم على المهام. وقد استهله ببسط مراحل الثلاث: ما قبل المهمة، وأثناء المهمة، وما بعد المهمة. وهي تعكس التسلسل الزمني للدرس الذي يقوم على المهام. ويتضح لمن ينعم النظر في هذا المدخل أنه واسع، يشمل طيفاً كبيراً من الخيارات، كما أنه يتضمن أدواراً مهمة، تستدعي من المعلم الذي يتبناه، أن يكون ذا مهارة فائقة ودربة لتطبيق المدخل، والحفاظ على التوازن بين التركيز على المعنى والتركيز على اللغة، وبين الميل إلى السيطرة والتحكم - كما في المداخل التقليدية - وبين قيادة التعلم والقدرة على أداء الأدوار المختلفة في مهمة واحدة. وأورد المؤلف، في سياق الحديث عن هذا المدخل، تأكيداً على ثمانية مبادئ من شأنها أن تساعد المعلمين عند اتخاذ قراراتهم المتعلقة بطرائق التدريس، وهي مبادئ نرى، كما يرى المؤلف: «أنها تمثل دليلاً عاماً لاستخدام مدخل التدريس القائم على المهام، وليست مجموعة من الأوامر. ولذا فإنه ينصح المعلمين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بطرائق التدريس

بأنفسهم؛ بناء على فهمهم لما هو أكثر نجاعةً مع طلابهم».

كان من الطبيعي أن يدلي المؤلفُ برأيه في أساليب القياس والتقييم التي تستخدم في البرامج التي تتبنى فكرة التعلم والتعليم المبنين على المهام. ولم يخيب الكاتب الظن؛ إذ كرس الفصل السادس والأخير للتقييم القائم على المهام. لكننا نجد شغاً في الأدبيات والبحوث التي تناولت هذا الجانب، ويعزو الكاتب ذلك لقلّة عدد الباحثين في هذا المجال، وعدم توجه الباحثين نحو تقديم نموذج متكامل، على خلاف ما كان عليه الحال مع المحاولات التي حدثت في بناء المنهج أو طرائق التدريس. ونشير في هذا الصدد إلى أن العاملين في المجال يشيرون إلى أن إعداد مقاييس بحثية وصريحة لقياس أداء المهمة، يُعدُّ عمليةً معقدةً وتستنفد وقتاً كبيراً، وتتطلب خبرة ليست بالقليلة. ويتوقف نجاح الاختبارات القائمة على المهام، على إمكانية تطوير هذه المقاييس. ويشير الكاتب صراحةً إلى هذا حيث يقول إن «اعتماد التقييم القائم على المهام، يتطلب أن يعتاد المعلمون والمتعلمون على التفكير في المهام اللغوية، ليس بوصفها أنشطة فحسب، ولكن أيضاً بوصفها مؤشرات للتقدم والإنجاز، كما سيحتاج المتعلمون إلى فهم معايير تقييم الأداء. وهذا بدوره سيتطلب دراسة دقيقة لمكونات المهام اللغوية، وزيادة وعي المتعلمين بكيفية عمل اللغة لتحقيق أغراض اتصالية معينة».
